رسالة من مراسلنا في السويد

يناقش البرلمان السويدي خلال النصف الاخير من شهر فبراير ومطلع شهر مارس ، مشروع القانون المسمى « بقانون الارهابي » ، والذي قدمته لجنة خاصة تم تشكيلها بموجب قرار حكومي عقب حادثة اختطاف طائرة « الخطوط الجوية الاسكندنافية » SAS في شهر سبتمبر ١٩٧٢ . اما الجهة التي تحملت المسؤولية في عملية الاختطاف فقد كانت منظمة Ustaja الكروتية (Croation) ، وهي نفس الجهة التي قامت باغتيال السفير اليوغسلافي في ستوكهولم عام ١٩٧١ ، ويعتقد بانها هي المسؤولة ايضا عن وضع قنبلة على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية اليوغسلافية ، والتي انفجرت في الجو في طريقها من كوبنهاغن الى بلغراد عام ١٩٧٢ ، وقتل جميع من كان على متن تلك الطائرة .

تعرف اللجنة التي شكلت عقب حادثة الاختطاف ، تعرف مشروع القانون الجديد بما يلي :

« ... لمجابهة ازدياد الارهاب الدولي ، كما يظهر في خطف الطائرات والاغتيالات . (واذا ما صدق على مشروع القانون هذا) يصبح من الممكن بناء عليه طرد اي مهاجر يظن انه ينتمي الى منظمة تستخدم اعمال العنف التي قد يتأثر بها اناس ابرياء في السويد . اما اذا كان الشخص المعني لاجئا سياسيا ، فيمكن اخضاعه — بعد اتخاذ الحكومة قرارا بذلك — الى تفتيش شخصي وتفتيش بيته ومراقبة رسائله ومكالماته التليفونية ... ».

ان الدافع المباشر لتقديم مشروع القانون ، كما هو مذكور اعلاه ، هو عملية اختطاف الطائرة . الا ان هذا الدافع في حد ذاته ، مجرد ذريعة ، حيث ان المراقبين السياسيين ذكروا ان مشروع قرار كندا تم بالفعل بحثه ودراسته ومناقشته عقب عملية ميونيخ في مطلع شهر سبتمبر ١٩٧٣ ، وقد تم بالفعل استدعاء عدد من الفلسطينيين الى دوائر البوليس لاجراء تحقيقات معهم . وكان الشعور السائد في تلك الفترة ، هو شعور باليقظة من جهة السلطات تجاه الفلسطينيين ومناصريهم ، وكذلك انتظار اللحظة المواتية للمباشرة في عملهم ضد الجهات الفلسطينية .

اذن ، فان مشروع القرار في حد ذاته مشروع موجه بالدرجة الاولى ضد الفلسطينيين . هذا وقد ذكرت الصحف السويدية ان مشروع القرار موجه بالدرجة الاولى ضد منظمة Ustaja وكذلك ضد تنظيمات فلسطينية لها علاقة بمنظمة ايلول الاسود . ولكن الواقع ان الجهة الاولى — اي منظمة Ustaja — لن تتأثر بالقرار وذلك للاسباب التالية :

١ — ان العاملين داخل هذا التنظيم والمعروفين لدى جهات البوليس جميعهم يحملون الجنسية السويدية ، ولذلك فانهم لن يتأثروا بالقرار .

٢ — ان عددا كبيرا من المتعاطفين وكذلك العاملين داخل التنظيم المذكور تم احضارهم الى السويد عقب الحرب العالمية الثانية كلاجئين ولكونهم عنصرا مناهضا للشيوعية .

لقد ذكر عضو البرلمان وممثل الحزب الشيوعي السيد جورن سوينسن ان « الارهاب ضد الابرياء في السويد يمارس من جهة واحدة فقط وهي منظمة Ustaja . ولمحاربة هذه الجهة لا داعي قط الى « قانون ارهاب » سيؤثر على التنظيمات الديمقراطية والتقدمية » .

يظهر واضحا اذا ان الارهابي ، او من يسمى ارهابيا بالامكان او بالاحتمال ، هو من ينتمي بالفعل الى تنظيم تقدمي مناهض للامبريالية والفاشستية ، وبما ان منظمة Ustaja هي منظمة فاشستية معروفة بعلاقتها خلال الحرب العالمية الثانية بالنازية والفاشستية ، فان القانون بحد ذاته وبشكل غير مباشر يسقط هذا التنظيم الفاشستي من حسابه ، ويحارب التنظيمات المناهضة للفاشستية . ولذلك فقد دعا التقدميون القانون « بقانون الارهاب الفاشستي » . اذ ان اي شخص اجنبي يسكن في السويد يعتبر ارهابيا بالامكان يتم تطبيق بنود القانون عليه حتى وان لم يستطع البوليس اثبات التهمة الموجهة اليه . لقد تساءل احد المحامين السويديين قائلا : « هل ستقوم الحكومة السويدية بطرد جولدا مئير من السويد في حالة قيامها بزيارة لهذا البلد ، انطلاقا من ان مشروع القانون الجديد ينطبق عليها ، لكونها رئيسة لتنظيم حكومي ارهابي ، يمارس الارهاب ليس فقط في المنطقة العربية بل في اوروبا ايضا » .